



وزارة الخارجية
نائب مساعد وزير الخارجية
لشئون نزع السلاح

تحديث تقرير جمهورية مصر العربية
بشأن جهود تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع
في الأسلحة الصغيرة والخفيفة

٢ يونيو ٢٠١٦



وزارة الخارجية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشئون نزع السلاح

سري جداً

تحديث تقرير جمهورية مصر العربية
بشأن جهود تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع
في الأسلحة الصغيرة والخفيفة

١. مقدمة:

تشرف حكومة جمهورية مصر العربية بالتقدم بهذا التحديث لتقريرها الوطني عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والسابق تقديمه في ١٢ أكتوبر ٢٠١٢، علماً بأن مصر سبق لها التقدم بتقارير وطنية عن تنفيذ برنامج العمل في يوليو ٢٠١٠ و يوليو ٢٠٠٨ وابريل ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٣.

- تعد مصر دولة رائدة شرعت في تنفيذ العديد من العناصر التي نص عليها برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة قبل اعتماد البرنامج في ٢٠٠١، إذ تنظم التشريعات الوطنية بمنتهى الدقة الضوابط المتعددة المرتبطة بتصنيع والاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

- تولي مصر أهمية بالغة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والعمل على تفعيل وتعزيز تنفيذ ما تضمنه برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومؤتمرات مراجعة تنفيذ البرنامج في هذا الشأن، إذ شاركت مصر في كافة مؤتمرات متابعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأخرها الدورة الخامسة للإجتماع الذي يعقد كل عامين، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عام ٢٠١٤، في سعيها لتنفيذ برنامج العمل الأممي، تحرص مصر على الالتزام الكامل بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تتضمن احترام سيادة الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وحق الدفاع الشرعي عن النفس وحق تقرير المصير.



وزارة الخارجية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشئون نزع السلاح

- يشكل الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة تهديداً مباشراً للأمن القومي للدول، أخذاً في الاعتبار المخاطر التي تترتب علي هذه الظاهرة بالغة الخطورة في ظل تنامي تهديد الارهاب ممثلاً في الحركات المتطرفة المسلحة.

- تحرص مصر في تطبيقها لبرنامج عمل الأمم المتحدة على الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تضمن احترام سيادة الدول وحل النزاعات سلمياً وكذلك حق الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير.

- في إطار تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ برنامج العمل تضطلع هيئة التنسيق الوطنية، والتي تضم ممثلين عن جهات الدولة المعنية بتفعيل الجهود الرامية إلي منع ومكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بمهامها في متابعة كل ما يتصل ببرنامج عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتتولى وزارة الخارجية مهمة تنسيق أعمال الهيئة والعمل كنقطة اتصال لها.

٢. استعراض محدث للجهود الوطنية في مجال المضبوطات:

- قامت أجهزة الدولة المصرية الأمنية المعنية، وعلى الأخص قوات حرس الحدود، بجهود مكثفة مستمرة وضخمة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، لمكافحة الانتشار والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، أسفرت عن النجاح في ضبط كميات ضخمة من الأسلحة المهربة من يناير ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٥ تبلغ قيمتها ٥١٩١١٩٥٥٠ جنيه مصري. (سعر الصرف وقت الضبط دولار امريكي واحد = ٧,٧ جنيه مصري).

- المضبوطات في مجال الأسلحة: تم ضبط ٢٣٤٩ بندقية آلية و ٢٨١ بندقية قناصة و ١٠٦١ بندقية ضغط هواء و ٦٥٨٧ بندقية خرطوش و ٣٥٠ مسدس ٩ مم و ١١٥٣٦ مسدس صوت و ١١١ رشاش مختلف الأنواع و ٢٥ ماسورة بندقية خرطوس، ومدفع نصف بوصة و مدفع ١٤,٥ بوصة و ١٧ قاذف RPI و ٤٢٥٩٧ سلاح أبيض، بالإضافة إلي عدد ٥ قوائف اطلاق صواريخ و ٨٢٠٣ خزنة مختلفة الأنواع و ٨ نظارة ميدان و ٩ أجهزة تحديد مواقع بالاقمار الصناعية و ١٣ تلسكوب و أجهزة تفجير عن بعد و ١٥٥٣ مكبر موجة انفجارية و ١٨٨٣ مفجر كهربائي.



وزارة الخارجية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشؤون نزع السلاح

- في مجال التخلص من المخزون الزائد: تم التخلص من ما يزيد على ٢٦٠٠٠٠٠ قطعة سلاح راكدة بالتقطيع والصرع عام ٢٠١٥، وذلك في إطار خطة الدولة المستمرة لتشييد ضوابط التخلص من المخزون الراكد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار علمي منضبط واتباع الوسائل العلمية المحكمة التي تضمن عدم إمكانية استخدام الأسلحة بعد التخلص منها بأي شكل.

- في مجال الحفظ والتخزين: تولى أجهزة الدولة المصرية أهمية بالغة ومدققة في حفظ وتخزين الأسلحة الصغيرة والخفيفة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة باستخدام أجهزة الحاسب الآلي والتوسع في استخدام أجهزة المراقبة المرئية.

٣. التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا في إطار تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة:

- يشكل التعاون الدولي ركيزة أساسية في صلب بنين برنامج عمل الأمم المتحدة UN-POA ويتصل اتصالاً وثيقاً بقدرة الدول علي وضع البرنامج موضع التنفيذ في ظل التحديات المتنامية التي تشهدها عملية مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأخذاً في الاعتبار تنامي مخاطر الإرهاب علي أمن وسلامة الشعوب.

- تواجه مصر تحديات جسيمة في قيامها بمكافحة الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة لا سيما في الاتجاه الاستراتيجي الغربي وهي منطقة الحدود مع ليبيا، إذ تشكل حالة السيولة الأمنية على الجانب الليبي وما تسببت فيه من انفلات السيطرة على المخزون الليبي من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تهديد بالغ الخطورة للأمن القومي المصري، وهو ما تبذل أجهزة الامن وإنفاذ القانون المصرية لمواجهته جهوداً مضنية ومستمرة، ترتب عليها احباط محاولات تهريب كميات ضخمة من الأسلحة غير المشروعة مما حال لون وقوعها في ايدي الجماعات الارهابية المتطرفة.

- مما لا شك فيه أن تعقيد التحديات التي تواجه الدول النامية ومن بينها مصر في سبيل قيامها بمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، لا سيما مع امتداد حدود الدولة البرية والبحرية إلى آلاف الكيلومترات، مما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة أمراً لا مفر منه، لذا تتطلع مصر باستمرار إلى تعزيز قدراتها الوطنية من خلال برامج التعاون الدولي لرفع قدرات تأمين الحدود من خلال تمويل تدبير المعدات والتقنيات المتطورة لمراقبة الحدود ومن بينها رادارات المراقبة الأرضية والساحلية وكاميرات المراقبة النهارية والحرارية، كي تطوعها وتستخدمها أجهزة الدولة المصرية بالشكل الذي يتسق مع طبيعة



وزارة الخارجية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشؤون نزع السلاح

التحديات التي تواجهها، وفي ضوء ما تولد لها من خيرات متعمقة في هذا المجال، مع التأكيد على أهمية احترام اعتبارات السيادة الوطنية والالتزام بالإطار الفني المحدد للتعاون حال قيامه.

- من الأهمية بمكان قيام الدول القادرة بأداء واجبها نحو تقييم الخيرات والتقنيات اللازمة للدول الأخرى لتطوير نظم الوسم وما قد يستتبع ذلك من مساعدات أخرى، وذلك لتطوير تلك النظم بما يضمن عدم طمس أو تغيير الوسم (الليزر -شرايح الإلكترونية-الكواشف الكيميائية-الباركود-أو أي وسائل أخرى متطورة). كذلك قيام الدول القادرة بتقييم الخيرات والتقنيات في مجال تحديث وسائل الاحتفاظ بالسجلات. في هذا الصدد تؤكد مصر ضرورة التقيد لمنتجات السلاح بجميع اجراءات الوسم (مكان الصناعة-اسم المنتج-رقم عملية الانتاج - الرقم المسلسل للسلاح وأجزائه).

٤- تطوير التشريعات الوطنية في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة:

- يعد القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن الأسلحة والذخائر بمثابة تشريع متكامل حيث يتضمن كافة الموضوعات المتصلة بقواعد إحراز وحيازة الأسلحة ونخاتها وقواعد إستيراد الأسلحة ونخاتها والإتجار بها وصنعها وإصلاحها والعقوبات الواجبة التطبيق عند الإخلال بهذا الأحكام، فضلاً عن القرارات الوزارية المنفذة للقانون والتي حددت شروط وإجراءات الحصول على تراخيص مجال الأسلحة والذخيرة وقد تضمنت هذه الأحكام قواعد تحقق الرقابة الفعالة على عمليات حيازة الأسلحة والإتجار بها وعلى عمليات التصدير والإستيراد.

- تم في ٢٠١٤ تعديل المادة الثانية عشرة من القانون ٣٩٤ لعام ١٩٥٤ والخاصة بتشديد ضوابط الاستيراد بقصر التصريح بالاستيراد على وزير الداخلية بعد موافقة وزارة الدفاع، وتعديل المادة ١٦ الخاصة بتحديد الكميات المسموح لتاجر الأسلحة استيرادها، كذلك تم تعديل المادة ٣١ -أ من خلال التوسع في موانع العقاب حيال القيام بتسليم الأسلحة تشجيعاً على المبادرة بتسليم الأسلحة غير المرخصة.

- تفويض السيد وزير الداخلية سلطة صرف مكافآت مالية لكل من يعاون الأجهزة الأمنية في ضبط الأسلحة والذخائر والمفرقات.

- تقدمت وزارة الداخلية باقتراح لإخال تعديلات على قانون الأسلحة والذخيرة رقم ٣٩٤ لعام ١٩٥٤ بهدف تعزيز قدرات الجهات المعنية في مكافحة التهريب والإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة تتضمن توسيع نطاق التجريم باضافة جنود جديد يدرج به



وزارة الداخلية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشؤون نزع السلاح

مسدسات وبنادق الصوت ومسدسات وبنادق ضغط الهواء وضغط الغاز ونخاتها مع تقرير عقوبة على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها بغير ترخيص.

٥- تحديث النظم الأمنية في مجال الرقابة على عمليات تداول الأسلحة:

- تقوم الدولة بشكل مستمر بالتوسع في توظيف الوسائل العلمية والتكنولوجية المستخدمة في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال ما يلي:
- التنسيق من خلال وزارة الداخلية بين كافة جهات الدولة المعنية بتأمين المنافذ الشرعية للبلاد، للعمل على استخدام أحدث الأجهزة والأساليب العلمية المتبعة للكشف عن الأسلحة والمتفجرات لمنع وصول أي منها للبلاد بطريق غير مشروع (من بينها أجهزة الكشف بالأشعة السينية وأجهزة الفيبروسكوب وجهاز تفتيش الحقائق واستخدام بوابات كشف المعادن لدى الأشخاص، واستخدام الكلاب المدربة في تفتيش المركبات والأماكن عن الأسلحة والمفرقات).
- استحدثت وزارة الداخلية كياناً متخصصاً في مجال مكافحة جرائم الاتجار غير المشروع في الأسلحة وتهريبها وذلك بالتنسيق مع كافة جهات الوزارة المعنية.
- قامت الأجهزة الأمنية وبالأخص وزارة الداخلية بتكثيف الحملات الدورية الشهرية والنصف شهرية والربع سنوية والسنوية التي تستهدف البؤر الإجرامية وتجار الأسلحة غير المرخصة وحائزها بدون ترخيص بكافة أنحاء الجمهورية واتخاذ التدابير القانونية حيالهم.

٦- مقومات إحكام السيطرة على تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتحكم في المخزون:

- قامت وزارة الداخلية بتطوير تطبيقات برمجية تعزز من قدراتها في إحكام السيطرة على الأسلحة الشرطية والمضبوطات القضائية والإدارية بما يحقق المتابعة الدقيقة لأعداد كافة الأسلحة الخاصة لسيطرتها من توقيت ضبطها لحين تسليمها والتصرف فيها.
- تم الانتهاء من إنشاء وتشغيل شبكة اليكترونية لربط الإدارة العامة للأسلحة والنخائر بالمخازن الرئيسية والإقليمية بجميع جهات وزارة الداخلية والمدرج بها الرصيد المخزني لكل من الأسلحة بارقامها كما يتم تحديث بياناتها بصفة مستمرة وفقاً للرصيد المضاف والخصوم.
- تم تحديث منظومة مراقبة المخازن الرئيسية بشبكة من الكاميرات تعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة يتولى تشغيلها ومتابعتها أطقم مدربة وتخضع كفاءتها لتقييم لجان تفتيش دورية



وَأَمْرًا بِرَأْسِهَا
وَأَمْرًا بِرَأْسِهَا

نائب مساعد وزير الخارجية

لشئون نزع السلاح

- بالإضافة إلى متابعة دورية للفاقر الورقية والسجلات الالكترونية والتأكد من سلامة المخازن من الناحية الإنسانية.
- تعكف وزارة الداخلية على تطوير العمل بوحدة الوسم والترقيم من خلال التخطيط لإخراج ماكنية الوسم والترقيم بالليزر بما يسمح بوسم جميع أنواع الأسلحة وقطع الغيار التي تتطلب طبيعتها إثبات رقم السلاح عليها بالإضافة إلى حفر شعار الشرطة على تلك الأجزاء بنظام (البونوغراف) لسهولة تمييزها.
 - استحدثت جهات ترخيص السلاح الوطنية أسلوب رفع بصمة السلاح عند بداية الترخيص أو تجديده لضمان عدم حدوث أي تغيير في أرقامه وإصدار رخص جديدة مؤمنة باستخدام الحاسب الآلي يدرج بها كافة الأسلحة المرخصة.
 - تقوم وزارة الداخلية بإصدار رخص مؤقتة باحراز وحيازة السلاح لأعضاء المنتخبات الأجنبية للرمية عند حضورهم للبلاد لإقامة معسكرات أو الإشتراك في بطولات محلية أو لولية مع إثبات تلك التراخيص على جوازات سفرهم لمراقبة إعادة تلك الأسلحة عند مغادرتهم البلاد.

٧- دعم وتنمية قدرات العناصر البشرية:

- تقوم أجهزة انفاذ القانون المصرية بتنظيم دورات تدريبية لكافة العناصر الأمنية والإدارية العاملة بمجالات تتصل بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحة انتشارها غير المشروع، تشمل الدورات موضوعات الأبعاد الدولية والإقليمية لظاهرة الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة والجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهتها، كما يتم تضمين دورات تأهيل عناصر الأمن في مختلف التخصصات لمحتوى علمي تفصيلي بشأن التحديات المستجدة في التعامل مع تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والعمل على رفع قدرات الأفراد الفنية والقانونية من العاملين على مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- تقوم مصلحة التدريب بوزارة الداخلية وفقا للقرار الوزاري رقم ١٩٣٥ لسنة ١٩٩٩ باقتراح وتنفيذ مناهج وبرامج الدورات التدريبية لأفراد الأمن والحراس الخصوصيين من غير العاملين بجهاز الشرطة والذين يناط بهم تنفيذ إجراءات وقواعد الأمن الخاصة بحماية المرافق والمنشآت والمؤسسات الاقتصادية والسياحية الخاصة وما في حكمها.
- في إطار الاهتمام بأهمية توعية المواطنين، تتولى الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية اقرار خطة إعلامية لتنفيذ برامج التوعية للمواطنين تتضمن التبصير بمشاكل الاتجار والتداول غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والترغيب في التسليم الطوعي لهذه الأسلحة والتشجيع على الإلقاء بالمعلومات التي تعين الأجهزة الأمنية على القيام بدورها في مجال منع هذه الجريمة وضبط المتورطين فيها.



وزارة الخارجية

نائب مساعد وزير الخارجية

لشؤون نزع السلاح

- تجدر الإشارة إلي ما اسفرت عنه مبادرة برنامج تسليم الأسلحة غير المرخصة الطوعي التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، من قيام الأهالي بتسليم عدد ٤٠٠٠ قطعة سلاح في إطار الاستجابة للمبادرة.

الخاتمة:

- مما لا شك فيه أن التحديات التي تفرضها الاضطرابات السياسية والأمنية على عدد من دول الجوار المتاخم لمصر، قد أفرزت تحديات غير مسبقة من بينها الانتشار غير المشروع لكميات ضخمة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة ونشاط عمليات تهريب تلك الأسلحة من خلال تشكيلات إجرامية تستخدم وسائل متقدمة في عمليات تهريبها، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، الأمر الذي يبرز أهمية العمل على تعزيز التعاون الدولي بين الجهات المختصة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

- مما لا شك فيه أن تدعيم الأجهزة التي تعمل في مكافحة هذه الأنشطة بالتجهيزات والتقنيات الحديثة والمركبات في إطار التعاون الدولي لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بما يتسق مع الضوابط التي تضعها كل دولة، هو أمر بالغ الحيوية والأهمية في تعزيز سبل القضاء على تلك الظاهرة الخطيرة.